قانـون رقـم ٦٦ لسنـة ١٩٩٥

بربـط موازنـة صنـدوق مشروعـات أراضـى وزارة الداخليـة للسنـة الماليـة ٩٥ / ١٩٩٦

باسم الشعـب

رئيـس الجمهوريـة

قـرر مجلـس الشعـب القانـون الآتـى نصـه ، وقـد أصدرنـاه :

(المـادة الأولـى)

قدرت جملة موازنة صنـدوق مشروعـات أراضـى وزارة الداخليـة للسنـة الماليـة ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلغ ١٥٣٧٤٥٠٠٠ جنيـه (فقط وقـدره مـائة وثلاثة وخـمسـون مليـونا وسبعمائة وخمسة وأربعون ألف جنيه)

(المـادة الثانيـة)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة الماليـة ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلـغ ٢٥٤٤٥٠٠٠ جنيـه (فقط وقـدره خـمسـة وعشـرون مليـونـا وأربعـمائـة وخمسـة وأربعـون ألف جنيـه) موزعة كالآتى :

أجور بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه .

نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٥٠٩٥٠٠٠ جنيه

(المـادة الثالثـة)

قـدرت الإيـرادات الجاريـة والتـحويـلات الجـارية للسنـة الماليـة ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلـغ ٢٥٤٤٥٠٠٠ جنيـه (فقـط وقـدره خمسة وعشرون مليونا وأربعمائة وخمسة وأربعون ألف جنيه)

(المـــادة الرابعـة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنـة المالية ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلـغ ١٢٨٣٠٠٠٠٠ جنيـه (فـقط وقـدره مـائة وثمـانيـة وعـشـرون مليـونا وثلاثمـائة ألف جنيـــه) كلهـــا تحويـــلات رأسمالية

(المـــادة الخامســة)

قـدرت الإيرادات الرأسـمـاليـة للسـنـة المـاليـــة ٩٥ / ١٩٩٦ بمبـلـغ ١٢٨٣٠٠٠٠٠ جنيـــه (فقط وقدره مائة وثمانية وعشرون مليونا وثلاثمائة ألف جنيـــه) موزعة كالآتى :

إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١١٨٣٠٠٠٠٠ جنيه .

قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المـــادة السادســة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات والوحدات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه وتسرى على هذا الصندوق بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

(المـــادة السابعـة)

يلتـزم الصندوق بمراعـاة عـدم الصـرف على المشـروعـات المدرجـة بالاسـتـخـدامـات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المـــادة الثامنـة)

لا يجوز للصندوق السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية

(المـــادة التاسعـة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٥

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صـــدر برئاسة الجمهوريـــة فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٤١٥ هـ

(المـــوافـق ٢٣ ابريـــل سنـــه ١٩٩٥ م)

حسنـى مبـارك